BL MANUSCRIPT NUMBER: OR 9233

TITLE: SHARḤ AL-WIQĀYAH

AUTHOR: AL-MAḤBŪBĪ, ʿUBAYD ALLĀH IBN MAS'ŪD

DATE: AH 1019/1610 AD

SPECIFICATIONS: 322 FOLIOS

SIZE: 20 × 15cm.

BL CATALOGUING REFERENCE: Orrc.

COPYRIGHT

This microfiche is supplied by the British Library, Oriental and India Office Collections and is for private study or research only. The material is subject to copyright and may not be reproduced without the written permission of:-

The British Library
96 Euston Road
London NW1 2DB
United Kingdom

الحقوق محفوظة

تقدم المكتبة البريطانية
قسم المجموعات الشرقية والمكتبة الهندية
هذا الميكروفيش من أجل افادة الدراسات الخاصة والأبحاث فقط.
جميع الحقوق بما يخص هذه المادة محفوظة ويحظر استخراج نسخ عنها بدون موافقة المكتبة البريطانية خطيا .

هذا ان لم يحز البغاة في ذلك المصر احكامه حرم ولم يرتفع
الامام عن ذلك المصر فيجري احكامه وبالرفع قيل عاد لامة عيا
حقيقة برية هذا عند ابي حنيفة رحمه وعند ابي يوسف ومحمد والشافعي
كابرث الباغي العادل سواء ادعى حقيقته او اقر انه على
كحكمه اي كابرث العادل الباغي فان اقر انه على ال
لا اي ان اقر الباغي انه على الباطل لا يرثه ويبع السلاح من
رجل ان علم انه من اهل الفتنة كره وان لا فلا وابداعلم
رفعه احب وان خيف هلاكه يجب كالقطة وهو حر
يحلف ويقضى وجنايته في بيت المال وارثه له ويرثون
من احدهم وبسببه من ادعاه ولو رجلين او من يصلح
منها على لامه اي ادعاه رجلان نسبه فان وصف
احدهما علامة في جسده وكان في ذلك صادقا في النسب
والا فان سواء ثم عطف على قوله ولو رجلين قوله او صبية
وكان حرا اي ان كان المدعي عبدا ثبت نسبه منه لان
اللقيط يكون حرا لان الاصل في دار الاسلام الحرية او ذميا
وكان مسلما ان لم يكن في مقرهم اي مقر الذميين وفيها
ان كان فيه اي كان ذميا ان ادعى نسبه ذمي قدم
في مقرهم الذمة وما اشتد عليه له صرف اليد باسم فاعل
وتسليم يده وقيل للملتقط قبض هبته وتسليمه في حرفه
لا النحسه ويصرف ماله وفي الحاوي قولان في الاصح
هي اما نة ان اشهد على اخذه ليرده على صاحبها فان اصاب ان عدم

لقطه المرد اعلم ان الواجد ان اراد ان يحمل لقطة على
وان لم يرتهد لها فان اشهد انه اخذها للرد لا يضمن وان لم يشهد
ضمن عندهما خلافا لمحمد وعند ابي يوسف لا يضمن
ابا القول قوله في انه اخذه للرد وله شهادة ان يقول من
معلوم بتشديد لقطة فلو على قوله لا يضمن اي وان
لم يشهد انه اخذه للرد ضمن وعرفت في مكان وجدت
وفي الجامع سنة لا يتطلب بعدها الى الصحيح قوله عرفت
اي وجب تعريفها والمراد بالتعريف ان ينادي انها وجدت
لقطة لا ادري ما لكها فلعلها تعرف ما لكها او يصفها لا يردها على
واختلفوا في مدة التعريف والصحيح انها غير مقدرة بحالة
معلومة بل هي مفوضة الى رأي الملتقط فيعرفها الى ان يغلب
على ظنه انها لا يطلب بعد ذلك وقدرها محمد بسنة
والشافعي بحول من غير فصل سواء اخذت من الحرز
او من الحرام هذا حاصل ما ذكر عن فقهائنا الثلاثة فان لقطة الحرم
يجب تعريفها الى ان يجيء صاحبها وما لا يبقى الى ان يخاف
فساده اي عرف ما لا يبقى ثلاثة ايام ثم تصدق به للاكل وبعض
الدار تصدق فان جاء رب ها اجاز له اجره اي
ثواب التصدق او ضمن الآخذ ما في الصحيح
لا فرق عندنا في اللقطة بين ان يكون
وعند مالك وشافعي اذا وجد بعيدا عن بقرة في الصحراء
فالترك افضل وما انفق عليها بلا اذن حاكم شيء وان اذن